The impact of electronic payment systems on the effectiveness of monetary policy

تأثير انظمة المدفوعات الالكترونية في فاعلية السياسة النقدية

أ. د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث/ زهراء هادي معلة الحسيني

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:11/12/2018
Accepted:8/1/2019

المستخلص:

ادت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى بروز انظمة المدفوعات الالكترونية ووسائلها وان احلال هذه الوسائل الحديثة محل الوسائل التقليدية (النقود القانونية) المصدرة من قبل البنك المركزي كان لها اثر في اداء السياسة النقدية ولاسيما ان السياسة النقدية تعتبر من اهم السياسات المستخدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويهدف البحث الى معرفة مدى تأثير انظمة المدفوعات الالكترونية على ادوات السياسة النقدية اذ ان هذه الوسائل كالبطاقات والنقود الالكترونية تصدر من قبل المؤسسات الائتمانية والشركات اي ان البنك المركزي غير مسؤول عن اصدارها وان انتشارها بشكل واسع ودون تنظيم من قبل البنك المركزي سوف يؤدي الى فقدان السياسة النقدية كفاءتها ، اما في العراق على وجه الخصوص فأن النظام المصرفي تأخر في ادخال هذه الوسائل الالكترونية لان المجتمع العراقي يرفض هذه الادوات ويفضل النقود السائلة بسبب ضعف الوعي المصرفي وان انتشارها لايزال في بدايته ولم يصل الى الحد الذي يؤدي الى زيادة في معدلات عرض النقد بل العكس من ذلك فأن عرض النقد اصبح ينمو بمعدل منخفض ، واهم ماتوصل اليه البحث هو انتشار انظمة وادوات الدفع الالكتروني بشكل معتدل ومنظم ودون تمادي من قبل المؤسسات الائتمانية المصدرة لهذه الادوات سيزيد من حجم الودائع لدى المصارف العراقية وبالتالي سيزيد حجم الاحتياطي لدى المصارف والذي بدوره يزيد من حجم القروض الممنوحة للافراد والشركات اي تحريك وتنشيط لعجلة الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ انظمة المدفوعات الالكترونية ، السياسة النقدية، المؤشرات النقدية.

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.112
Pages: 234- 249

* البحث مستل من رسالة الماجستير

المقدمة: تزامنت تطورات انظمة المدفوعات مع ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والتغيرات الكبيرة في اقتصاد المعرفة اذ اصبح الاقتصاد العالمي يعيش وسط كثير من الابتكارات والاختراعات ، لذلك فأن انظمة المدفوعات تأثرت بشكل كبير بهذه التغيرات والتطورات بما فيها ادواتها واسلوب تسويتها اذ اصبحت التسوية تتم من خلال القاعدة الالكترونية كبديل للقاعدة الورقية اما في العراق فان القطاع المصرفي قبل عام 2003 لم يكن يعرف انظمة الدفع الالكتروني وكان الجهاز المصرفي يعتمد على العمل اليدوي التقليدي المتمثل (النقود والمعاملات المالية الورقية) اما بعد 2003 فقد سعى البنك المركزي العراقي الى تطبيق انظمة الدفع الالكتروني بما تميز به هذا النظام في مواجهة التحديات الخطيرة والتي تمثلت بمشكلة الديون المتراكمة وارتفاع معدلات التضخم و معدلات كبيرة من السيولة المصرفية لذا تسعى السلطة النقدية لزيادة فاعلية البنك المركزي للسيطرة على هذه المخاطر والتوسع في استخدام ادواته مدعومة ببعض الاجراءات والاصلاحات المصرفية كنظم المدفوعات الالكترونية واساليب التسوية الحديثة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة الدراسة في حداثة تطبيق انظمة المدفوعات الالكترونية في العراق وكيفية ايجاد السبل لتطوير وزيادة مقدرة هذه الانظمة في المساهمة والتأثير ايجابياً في فاعلية السياسة النقدية واستقرارها بأعتبارها من الادوات الحديثة الداعمة والمساندة للسياسة النقدية .

اهمية البحث: تكمن الاهمية من خلال ارتباط انظمة المدفوعات والتسوية بصورة وثيقة مع السياسة النقدية والتي تمثل احد الوظائف الرئيسية للسلطة النقدية في تحقيق الاستقرارالنقدي وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة انظمة المدفوعات الالكترونية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تطبيق انظمة المدفوعات الالكترونية الحديثة يؤدي الى التأثير ايجابياً في اداء عمل السلطة النقدية وسيزيد من فاعلية السياسة النقدية.

هدف البحث: يسعى البحث الى تسليط الضوء على انظمة ووسائل المدفوعات الالكترونية وما لها من تأثير فعال في السياسة النقدية والمؤشرات النقدية المهمة كعرض النقد والتضخم وسرعة دوران النقود..

هيكلية البحث : تماشيا وانسجاما مع هدف وفرضية البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث ، تضمن المبحث الاول الاطار النظري لأنظمة المدفوعات الالكترونية ، وشمل المبحث الثاني علاقة انظمة المدفوعات بالسياسة النقدية في العراق فيما خصص المبحث الثالث لبيان تأثير انظمة المدفوعات الالكترونية في بعض المؤشرات النقدية في العراق.

المبحث الاول/ الاطار النظري لأنظمة المدفوعات الالكترونية

اولاً: مفهوم انظمة المدفوعات الالكترونية

قبل اعطاء مفهوم لأنظمة المدفوعات الحديثة لابد من معرفة انظمة المدفوعات بصورة عامة ، فهي القيام بتحويل الموجودات بين الاطراف المعنية لتسوية العلاقات المتولدة من جراء القيام بمعاملات تتعلق بالسلع والخدمات (حسون،138:2002) وتعرف نظم الدفع الحديثة بأنها عبارة عن مجموعة من نظم المعلومات الاستراتيجية التي تشكل الاساس لتطوير القطاع المالي والمصرفي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية (khiaonarong ،2000:59) وتعرف ايضاً انظمة الدفع الإلكترونية بأنها مجموعة من الادوات واجراءات التشغيل ونظم المعلومات والاتصالات التي تعمل على توفير البيانات والمعلومات وارسالها من القائم بالدفع الى المدفوع اليه وتسوية المدفوعات (Balino,1996:2)، وأن اوسع تعريف لنظام المدفوعات بأنه شبكة من المصارف والبنوك المركزية وشركات الاوراق المالية ومقدمي الخدمات والمرافق المملوكة للصناعة التي تضمن النقل السهل للأموال وتسوية المدفوعات في الوقت المناسب (M-Cumming,2002:n.p)

ثانيا: اهمية انظمة المدفوعات الالكترونية

نظام المدفوعات الالكترونية كبنى تحتية يؤدي دور محوري في سريان الاموال في جميع مفاصل الاقتصاد، وان عدم وجود التقنيات الحديثة والبرامج سوف تعيق سريان الاموال وان الانشطة في الاسواق المالية تكون مشلولة ، مما يجعل كل الاموال بين المصارف تتوقف وتموت ويمكن ان نستنتج ان نظام المدفوعات كالبنى التحتية يدعم جميع الانشطة الاقتصادية و لاسيما الانشطة التجارية والمعاملات المالية، وان حماية وفاعلية انظمة المدفوعات الالكترونية هي المهمة لتقنية التي تدعم وظائف الاسواق المالية والنظام المالي (Nakajima,2011:3) وكذلك تتم العمليات بصورة امنة وفي الوقت المناسب ، وان العديد من انظمة الدفع تستخدم من قبل الشركات لشراء او بيع البضائع اذا ان الافراد يعتمدون عليها لاستلام رواتبهم والشراء بالتجزئة اما الحكومة فتعتمد عليها لاستلام الضرائب ودفع الفوائد، ايضاً تسمح انظمة الدفع لزبائن مصرف ما بالدفع الى المصارف الاخرى وتقلل بذلك مخاطر الاحتيال واخطاء الدفع الى الدائنين غير القانونيين (شياع،ابراهيم،152:2014).

ثالثاً: انواع انظمة المدفوعات الالكترونية

هناك مجموعة من الانظمة الالكترونية الحديثة تندرج ضمن الفقرات الاتية:

1. نظام الصراف الالي و نقاط للبيع: الة الصراف الالي (ATM System) ظهرت اجهزة الصراف الالي في التسعينات من القرن العشرين كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية لتقليل عدد المعاملات داخل البنك وفيما بعد بدأ الاهتمام بتخفيض التكاليف ومن ثم البحث عن تحقيق ميزة تنافسية (الحداد وآخرون ، 63:2012) ويعتمد مفهوم هذه الالات على وجود الجانب الرئيسي للمصرف وآلة الصرف اذ يمكن استقبال بيانات العميل وبمجرد قيام العميل بادخال البطاقة في الالة تقوم الالة بعد ذلك باعطاء استجابة انية تتمثل في الخدمات المصرفية كالسحب النقدي والاستفسار عن الرصيد وكذلك العديد من الخدمات المتطورة (شاهين ، 519:2010) وآلة الصراف الالي هي ماكنة مبرمجة وتحفظ فيها النقود بطريقة معينة وتقدم الخدمات للزبون حفاظاً على وقته وتسهيل لحاجاته الا انها محدودة من ناحية عدد المرات وكمية النقد اذ لاتسمح بتكرار الصرف لنفس الرقم في يوم واحد(سفر ،156:2006)

اما نقاط البيع (pos) هي تقنية التي يستخدمها المستهلك وتجيز الدفع الالكتروني مقابل حصوله على السلع و الخدمات ونظام نقاط البيع في الواقع كان موجود سابقا مع ظهور االماكنة النقدية الا ان في السبعينات بسبب ظهور التكنولوجيا قد تم تحويلها الى ماكنة كهربائية (whitteker,2014:3) ، ونظام نقاط البيع هي الالات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف انواعها وانشطتها وتمكن العميل من استخدام البطاقات البلاستيكية او الذكية للقيام بأداء المدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونياً بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الالات المتصلة الكترونيا بحاسب المصرف (الشمري ،اللات،31:2008).

2. نظام الانترنت المصرفي :- ويعني بتقديم الخدمة المصرفية من خلال شبكة الانترنت الدولية او من خلال ربط المصارف بحواسيبها على الشبكة الدولية ويمكن للعميل في اي وقت ومكان من الدخول على هذه الشبكة ومن ثم من خلال رقم سري وشخصي يمكنه الدخول الى حاسب المصرف لتنفيذ شروط المصرف وفقا للقواعد والشروط المسموح بها (شندي ،2011 : 24) ومن اهم المزايا التي يحصل عليها المتعاملون من خلال الانترنت المصرفي انها وسيلة ممتازة للحصول على الخدمات المختلفة للمصارف (استعلام وفتح حسابات ...الخ) بواسطة الانترنت بدون الحاجة لتواجد العميل بنفسه في المصارف ، و تقلل التكاليف وكذلك وسيلة سريعة للحصول على الخدمات(السنهوري ، 296:2013).

3. الصيرفة المنزلية :- هو ذلك الحاسوب الشخصي الموجود بالمنزل او اي مكان والذي يتصل بحاسوب المصرف والذي بواسطة كلمة السر او الرقم السري او كلاهما لانجاز العمليات المصرفية ومن قنوات الصيرفة المنزلية التلفزيون الرقمي وهو عبارة عن ربط عبر الاقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وبين حاسوب المصرف وبالتالي يمكن الدخول من خلال رقم سري الى حاسوب المصرف وتنفيذ العمليات المطلوبة (ياس ،جميل،40:2014)

وكذلك مراكز الخدمة الهاتفية (cell center) والبنك الناطق (phone Bank)، وهي مراكز خدمة مصرفية هاتفية لتقديم خدمات التجزئة وهي جزء من الاعمال المصرفية عن بعد ويحصل العميل على خدمة معرفة الرصيد واخر الحركات على الحساب فضلاً عن اجراء التحويل من حساب الى اخر وفتح حساب جديد ،وتلقي طلبات اقتراض وتسديد الفواتير ولعل من أهم مزايا هذه الخدمة أنها تقدم على مدار الساعة (جاسم ،مبارك،2010: 7) ، وفي الآونة الاخيرة تم استحداث خدمة المصارف الخلوية التي تقدم الخدمة المصرفية من خلال الهاتف المتنقل حيث يتم الاستفسار عن رصيد اخر الحركات التي تمت على الحساب وطلب كشف حساب التحويل الفوري.(الصمادي،33:2003)

4. نظام التحويل والمقاصة للشيكات:- يقوم نظام التحويل بخدمة تحويل بيانات الصكوك الكتابية الى بيانات الكترونية ويتم تسوية الصكوك عن طريق التحويل الالكتروني للأموال بناء على البيانات الالكترونية بدلاً من الصك الورقي (الصرن ،2007 :309) ويستخدم نظام المقاصة الالية في تسوية مدفوعات الصكوك الالكترونية بين المصارف بدار المقاصة الالية(ACH) وهي شبكة توصل المصارف المشتركة بنظام التحويلات المصرفية الالكترونية وتأسس في عام 1979 في الولايات المتحدة الامريكية وتولت تقديم عدة خدمات منها امداد الخزانة الامريكية بالأموال وتصفية الصكوك الالكترونية بين المصارف وتزويد المصارف التجارية بدليل الكتروني لأصدار الصكوك وخدمة ايداع الصكوك لتحصيلها هذه الصكوك عند استحقاقها من خلال شبكات الكمبيوتر (الخزرجي ،البارودي،295:2012).

5. نظام التحويل والسويفيت :- ان نظام التحويل الالكتروني للأموال عبارة عن عملية نقل الاموال من خلال وسيلة الكترونية كالهاتف والحاسوب اي التحويل من حساب الى حساب الطرف الاخر الكترونياً (رحيم،2013 :22) وبالتالي ما يميز هذا النظام عن النظام القديم هو السهولة والسرعة اذ اصبحت جميع المدفوعات تتم بكفاءة ودون الحاجة الى ازعاج الاشخاص بكتابة الشيك او الدفع نقدا (الجنيبيهي،36:2005-37) و يتزامن مع نظام التبادل الالكتروني(EDI) ، ويعرف البنك التسويات نظام EDI عبارة عن النظام الذي يعمل على استبدال معاملات الدفع الورقية مثل الشيكات في بنك او بين البنوك او بين البنك وزبائنه وتحويل هذه المعاملات الورقية الى معاملات وسجلات الكترونية سواء بشكل جزئي او بالكامل ومن ثم معالجتها وارسالها (صندوق النقد العربي ،2008: 14)، ويعمل هذا النظام على تخفيض المصاريف الادارية اذ يقلل النظام على الجهد المبذول في التعامل مع الوثائق اضافة الى تخفيض المصاريف المنفقة على ادارة هذه الوثائق وكذلك توفير الوقت (الجنبيهي ،الجنبيهي،2008 : 95)، وبسبب التطورات التي حدثت وزيادة التعاملات المالية وانتشار المؤسسات المالية لخدمة هذه التعاملات الامر الذي استدعى الى التخلص من النظام ذو الكفاءة الادنى والكلفة الاعلى و ان الحاجة لربط البنوك في بلاد العالم المختلفة لبعضها البعض من خلال انظمة الحاسب العاملة بها وبالتالي تم التفكير بأنشاء نظام السويفت (هلالي،2007: 3) ، وهو عبارة عن نظام عالمي يمكن فيه ربط المصرف مع المصارف المراسلة او المصارف العالمية وذلك بأرسال واستقبال الرسائل المالية وغير المالية عبر هذه الشبكة (سفر،157:2006) ونظام السويفت هوعبارة عن جمعية انشأت من خلال القانون البلجيكي وبدأ عملياته في اواخر السبعينات وهي جمعية غير ربحية تهدف الى نقل الاموال الدولية بسرعة وسهولة وبأقل تكلفة وبصورة امنة اي تقليل للمخاطر (Wunnicke, Turner,2003:20).

رابعاً: وسائل الدفع الالكتروني

لقد سمح التطور التكنولوجي بأبتكار وسائل دفع الكترونية والتي تولدت عن تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الالكترونية مما سمحت هذه الوسائل بأختصار الوقت والكلفة وتحقيق مزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها (بريكة ، شوق ، 53:2014) ويمكن بيان اهم وسائل الدفع الالكتروني :-

1. بطاقة الائتمان الالكتروني : Electronic Credit Carts

هي بطاقة بلاستيكية او ورقية على شكل مستطيل مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما (مصرف او مؤسسة) ويسجل عليها اسم العميل ومعلوماته ويتم تقديمها لتسديد او وفاء ثمن مشترياته ليقوم البائع بتحصيل تلك القيمة (سالم ، طالب ، 2015: 115) كما عرفت بأنها اداة مصرفية للوفاء بالالتزامات تكون مقبولة على نطاق واسع محلياً او دولياً لدى الافراد والمصارف بديل عن النقود لتسديد قيمة السلع والخدمات المقدمة لشخص حامل البطاقة مقابل توقيعه على ادخال لقيمة التزامه الناشئ عن شراء السلعة او الحصول على الخدمة على ان يقوم البائع بتحصيل القيمة من الدفع (رحيم ،2013 :152).

وبناء على ماسبق يمكن القول (ان بطاقة الأئتمان هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تصدرها المؤسسات المالية المصرفية وهي اداة دفع حديثة بديلة عن الادوات التقليدية تمكن حاملها من الحصول على مختلف السلع والخدمات دون دفع النقد) .

2. البطاقة الذكية (Smart cards):- وهي عبارة عن بطاقة بحجم بطاقة الائتمان تحمل شريحة الألكترونية او اكثر اي هي حاسب صغير الحجم مزود بذاكرة مصاحبة حيث يكون قادراً على ان يخزن ويسترجع ويعالج البيانات وتوفر اليسر والسهولة، وتقلل فرص التحايل والتلاعب من خلال تضمين بيانات اكثر وادق تحديداً للعميل ، وهذه البطاقة تجمع في بطاقة واحدة كل الادوار التي ان تؤديها بطاقة الائتمان وبطاقات الخصم والمدفوعة مقدماً (عبد الخالق،2010 :492-493) ، وقد تم استخدام هذه البطاقة بشكل واسع واحجام كبيرة من قبل الافراد والتجار فالبطاقة تحتوي على قيمة نقدية مخزونة تنقص تدريجياً عند كل عملية شراء وتزيد بأضافة قيمة لها ويتم تحميل تلك القيمة على تلك البطاقة من خلال الماكنة الأوتوماتيكية (اسماعيل واخرون، 2013 : 82) .

3. الشيكات الالكترونية(Electronic Checks) :- تقوم فكرة هذه الشيكات على اساس الشيك الورقي حيث تعتمد فكرة الشيك الألكتروني على وجود جهة وسيطة لإتمام العملية المتمثلة (بالمصرف) ويقوم كل من البائع والمشتري بفتح حساب جاري له في نفس البنك مع تحديد توقيع الكتروني مشفر ويودعه لدى هذا المصرف (الصيرفي ،2006: 70) ، و يعرف الشيك على انه عبارة عن رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنيت حيث يقوم البنك اولاً بتحويل قيمة الشيك المالية الى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بألغاء الشيك واعادته الكترونياً الى مستلم الشيك ليكون دليل على انه تم صرف الشيك فعلاً ويمكن لمستلم الشيك ان يتأكد الكترونيا من انه تم تحويل المبلغ فعلاً (الجنبيهي،الجنبيهي ،2005: 49_50).

4. عملة بت كوين(bitcoin) :- هي عملة الكترونية بشكل كامل تتداول عبر الانترنيت فقط من دون وجود مادي لها كما انها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها لكن يمكن استخدامها كأي عملة اخرى للشراء عبر الانترنيت او حتى تحويلها الى العملات التقليدية وظهرت فكرة البتكوين للمرة الالولى كورقة بحثية لشخص اطلق على نفسه(ساتوشي)عام 2008 وقد وصف البتكوين بأنها نظام نقدي الكتروني يعتمد في التعاملات المالية مبدأ الند للند يعني التعامل المباشر مابين مستخدم واخر دون وجود جهة وسيطة او وجود مصارف اذ تذهب النقود دون رسوم بشكل فوري (ثويني،3:2014) .

5. النقود الإلكترونية :- برزت مفاهيم حديثة للتعبير عن مفهوم النقود الألكترونية وقد استخدم البعض النقود الرقمية (DIGTAL MONEY) او العملة الرقمية والبعض الأخر استخدم مصطلح النقود الألكترونية وتعرف النقود على انها قيمة نقدية بشكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل الكتروني او على اداة الكترونية يحوزها المستهلك (يوسف،18:2011) وكذلك يعرفها البنك الأوربي بأنها مستودع الكتروني لقيمة على وسيلة تقنية وقد تستخدم بصورة شاسعة للقيام لمدفوعات المتعهدين غبر من اصدرها دون الحاجة الى حساب مصرفي اي تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً (European Central bank,1998:7) ، ومنهم من يقتصر تعريفه على الجانب الفني والمادي بأنها عبارة عن سلسلة من الارقام التي تعبر عن قيم معينة قد تصدرها المصارف التقليدية او المصارف الأفتراضية الى موديعها أولئك التي يحصلون عليها (غنيم ،128:2003) وبناء على ماسبق يمكن القول ان النقود الالكترونية هي وسيلة حديثة بديلة تقوم مقام النقود التقليدية اذا حضيت بقبول عام وهي اداة للتبادل وتسوية معاملات الدفع ولكن بطريقة الكترونية.

الشكل (1) دورة النقد الالكتروني

الشكل (2) دورة النقد الالكتروني

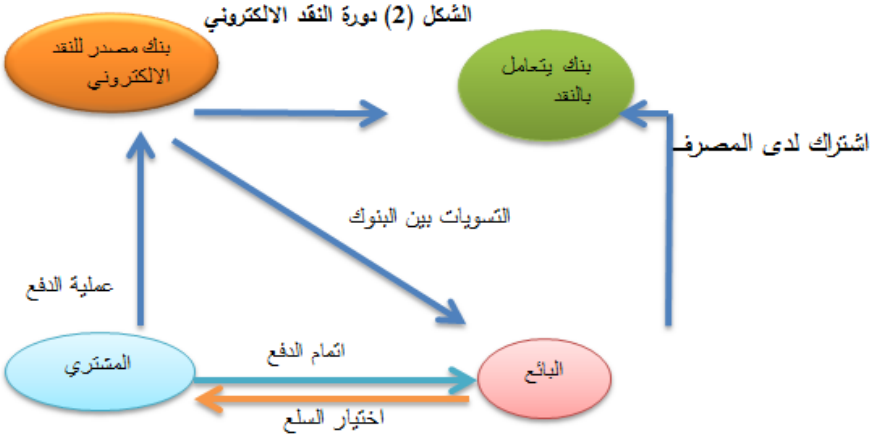

اعداد الباحثة :استناداً الى اديب قاسم الشندي،"الصيرفة الالكترونية انماطها وخيارات القبول والرفض، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد (1)،العدد (4) 2011 ،ص 26

المبحث الثاني علاقة انظمة المدفوعات الالكترونية بالسياسة النقدية في العراق

تتجه العديد من الدول الصناعية الى استخدام الادوات الالكترونية وادارة السياسة النقدية الكترونياً كونها اكثر سرعة وكفاءة من الأدوات التقليدية اذ ستصل الى قاعدة اوسع من العملاء داخلياً وخارجياً وبالتالي يمكن للتوازن النقدي ان يتحقق بسرعة.(عبدالله،2015: 126)، وبشكل عام فأن تأثير ادوات الدفع الحديثة والتي تعتبر جزء من انظمة الدفع الحديثة في فاعلية السياسة النقدية سيتوقف بشكل كبير على سرعة انتشار هذه الادوات الالكترونية وعلى المدى الذي ستحل فيه محل النقود العادية فاذا كان انتشارها بشكل معتدل فليس لها اي تأثير سلبي على السياسة النقدية وبالعكس في حال انتشارها بشكل واسع ودون تنظيم من قبل السلطة النقدية سوف تفقد السياسة النقدية كفاءتها .

اولاً: تأثير ادوات الدفع الالكترونية على نسبة الاحتياطي القانوني: يطلب البنك المركزي من المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من حجم الودائع لدى البنك المركزي كأحتياطي نقدي قانوني على شكل رصيد دائن حيث يمكن للبنك المركزي التحكم في قدرة المصارف التجارية على منح القروض عن طريق هذه الوسيلة وبتغير نسبتها ارتفاعاً او انخفاض حسب الحالة الاقتصادية (جميل، ياس،2016: 61). وان التحول نحو الوسائل الالكترونية يعني الاستغناء عن النقود التقليدية السائلة مقابل النقود الالكترونية وبالتالي سيزداد حجم الاحتياطي وذلك بسبب زيادة الودائع اي بمعنى ان حجم الاحتياطي يزداد بزيادة النقود الالكترونية وبالتالي تزداد سيولة المصارف التجارية فينخفض الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي اي ان الاستخدام الواسع للنقود الالكترونية وعدم وجود متطلبات احتياطي للنقود الالكترونية سيحد من فعالية سياسة الاحتياطي لان سيتكون لدى المصارف التجارية فائض من النقود المودعة وتزداد سيولتها بشكل ملحوظ (شايب،د.ت: 13).

ثانياً : تأثير ادوات الدفع الالكترونية على سعر اعادة الخصم: ان سعر الخصم هو احد ادوات السياسة ويمثل السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية عند منحهم القروض وخصم الاوراق التجارية للمصارف ويمثل كلفة على المصارف (طوروس،2011: 198) ويمكن للأفراد القيام بشراء النقود الالكترونية مقابل النقود التقليدية(القانونية) وبالتالي فأن هذه النقود وفي كلتا الحالتين ستدخل في خزينة المصارف لأن مصدري النقود الألكترونية سيقومون بأيداع النقود القانونية التي تلقوها مقابل النقود الألكترونية في ارصدتهم البنكية وستقوم المصارف بتغير النقود في مقابل وودائع مع البنك المركزي وبهذه الطريقة فأن احتياطي المصارف التجارية سيزيد عن الحجم المرغوب فيه .(الشافعي،2003: 157)

وفي تلك الحالة فأن المصارف لديها خيارين اما ان تقوم بشراء المزيد من الاصول من المؤسسات غير المصرفية ومنح المزيد من القروض او تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي وسوف يؤدي زيادة الطلب على الأصول في اسواق المال الى انخفاض اسعار الفائدة وبالنتيجة ستفضل المصارف البديل الثاني ومادام البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل فأن المصارف سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي وبالتالي تقوم المصارف بأستخدام النقود المحصلة من بيع النقود الألكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي وفي حالة ما اذا قام مصدرو النقود الألكترونية بعرض المزيد من النقود الألكترونية بواسطة منح قروض اي خلق نقود جديدة دون ان يتم تعويضها من خلال انخفاض النقود من مكان اخر فأن في مثل هذه الحالة سوف يكون من الصعب على البنك المركزي ان يتحكم في مستوى سعر الفائدة اذا بقيت المصارف تمنح المزيد من القروض دون قيود (ميادة،2015: 272). وكما هو معروف فأن البنك المركزي يمكن ان يتحكم في كمية الائتمان الذي تقوم المصارف بمنحة بواسطة تغير سعر الخصم فأذا كان الاتجاه توسعي فأن البنك المركزي يقوم بخفض سعر الخصم وبالتالي تقوم المصارف التجارية بخصم اوراقها لدى البنك المركزي وبالتالي تزيد سيولة المصارف وبالعكس في حالة الاتجاه الانكماشي وان ظهور الوسائل الألكترونية ادت الى زيادة احتياطات المصارف التجارية وان سعر اعادة الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على كمية الائتمان لأن اقبال المصارف على اعادة خصم اوراقها التجارية لدى البنك المركزي ستقل بسبب زيادة سيولتها النقدية وانخفاض حاجتها للبنك المركزي لمنحها مزيد من السيولة فمهما كانت التغيرات في معدل اعادة الخصم فأنها لن تؤثر على كمية الائتمان لأنه لايوجد طلب لأعادة خصم الاوراق التجارية (شايب،د.ت: 12).

ثالثاً: تأثير ادوات الدفع الالكتروني على عمليات السوق المفتوحة: ان تطور وسائل الدفع الالكترونية وحلولها محل النقود التقليدية(Cash money) يمكن ان تؤثر في عمليات السوق المفتوحة بأعتبارها احد وسائل البنك المركزي المستخدمة في اقرار السياسة النقدية الملائمة (الشافعي،2003: 158).

اذ ان قيام الافراد بأستخدام الوسائل الالكترونية والمتمثلة بالنقود الالكترونية على نطاق واسع سوف يدفعهم الى الاستغناء عن الاحتفاظ بالنقود التقليدية السائلة وسوف يترتب على هذا قيام المصارف التجارية برد مايزيد عن حاجتها من النقود الى البنك المركزي بهدف زيادة الاحتياطي النقدي لديه الا هذه الزيادة في حجم الاحتياطي ستحد من قدرة البنك المركزي على بيع الاوراق المالية لأمتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى المصارف وبالتالي التأثير على مقدرتها في منح الائتمان (شايب،د.ت: 12). وبشكل عام فأن تأثير النقود الالكترونية على عمليات السوق المفتوحة يتوقف على مدى شيوع استخدام هذه النقود فكلما كان التعامل بالنقود الالكترونية هامشياً كلما كان تأثيرها ضعيفاً على فعالية سياسة السوق المفتوحة وبالعكس في حالة اتساع انتشارها (ميادة،2015: 273) .وهناك من يرى ان الوسائل الالكترونية ستؤثر بطريقة ايجابية على سياسة السوق المفتوحة اذ ان استخدام عمليات السوق المفتوحة الكترونياً عبر الشبكة ستكون اكثر سرعة وكفاءة من الوسائل التقليدية اذ ستصل الى قاعدة اوسع من العملاء داخلياً وخارجياً وبالتالي يمكن للتوازن النقدي ان يعود بصورة اسرع (شايب،د.ت: 13)

لذلك نجد من الضروري في ظل الاتجاه المتزايد لأستخدام الوسائل الالكترونية ان تقوم السلطة النقدية بوضع مجموعة من القوانين والتشريعات لتنظيم عملية اصدار النقود الالكترونية وكذلك يجب ان تخضع المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية للأشراف والرقابة ومن الضروري ايضاً توافر ضوابط امنية ، ويجب الزام المؤسسة المصدرة للنقود الالكترونية بتقديم تقارير نقدية بصفة دورية وبقبول تحويلها الى نقود عادية وكذلك الزامها بالأحتفاظ بأحتياطي لدى البنك المركزي وذلك تحسباً لأي زيادة كبيرة في خلق النقود الالكترونية مما تؤثر في فاعلية السياسة النقدية ومن شأن هذا الالتزام المحافظة على استقرار الاسعار.(عبدللة،2015: 136)

ومن خلال الجدول (1) نلاحظ ان اجمالي الودائع الجارية لدى المصارف العراقية بلغت (27401) مليار دينار للعام 2010 ثم ارتفعت عام 2011 وبمعدل نمو (24.8%) واستمر رصيد الودائع الجارية للمدة (2012_2017) بالتذبذب مابين ارتفاعات وانخفاضات وبنسب (-3.1% ، 17.2%، -5.7%، -16.5%، 0.8%، -7.0%) على التوالي. وكذلك حجم القروض الممنوحة للجمهور لاتزال منخفضة واخذت تنمو بمعدلات بطيئة جداً بأستثناء 2011 وحتى مع ضهور ادوات الدفع الالكترونية وبلغت نسب نمو اجمالي القروض الممنوحة للمدة (2011_2017) (73.6% ، 39.8% ، 5.3%، 13.9% ، 7.7% ، 1.2% 2.2%)

لذلك فأن انتشار ادوات الدفع الالكتروني بالنسبة لبلد نامي كالعراق سوف يزيد من حجم الودائع لدى المصارف العراقية وبالتالي سيزيد حجم الاحتياطي لدى المصارف والذي بدوره يزيد من حجم القروض الممنوحة للافراد والشركات ومن دون ان يحد من فاعلية سياسة الاحتياطي النقدي القانوني وسياسة سعر اعادة الخصم لان انتشار الادوات الحديثة التي تعتبر جزء من منظومة الدفع الالكترونية لاتزال في مرحلتها البدائية اي ليس لها اي تأثيرات سلبية.

الجدول (1) يوضح اجمالي القروض والودائع الجارية لدى المصارف للمدة(2010_2017) مليار دينار

السنة	اجمالي الودائع الجارية(مليار دينار)	معدل نمو الودائع الجارية %	اجمالي القروض الممنوحة مليار دينار	معدل نمو القروض%
2010	27401	_	11722	_
2011	34187	24.8	20344	73.6
2012	33142	-3.1	28439	39.8
2013	38836	17.2	29952	5.3
2014	36621	-5.7	34123	13.9
2015	30580	-16.5	36753	7.7
2016	30818	0.8	37180	1.2
2017	28658	-7.0	37953	2.1

اعداد الباحثة استناداً النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة دائرة الاحصاء والابحاث (2010_2017).

المبحث الثالث تأثير انظمة الدفع الالكتروني على بعض المؤشرات النقدية في العراق

مع ظهور انظمة الدفع الالكتروني ووسائلها والتحول من النقود الورقية القانونية الى النقود الالكترونية كالبطاقات الالكترونية ..الخ من الوسائل الحديثة سوف تؤثر على بعض المؤشرات النقدية كمؤشر عرض النقد التضخم وسرعة دوران النقود وكالتالي:

1. عرض النقد :- يعتبر عرض النقد الوسيلة والأداة الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي لتوجيه السياسة النقدية وتحقيق الأستقرار النقدي وهناك مجموعة من القوى التي تؤثر في عرض النقد وهي البنك المركزي بأعتباره اعلى سلطة نقدية التي تشرف على النظام المصرفي وتكون مسؤولة عن ادارة السياسة النقدية. وكذلك المصارف التجارية (المؤسسات الوسيطة) التي تقوم بقبول الودائع من الافراد والمؤسسات وتقديم القروض وايضاً توجهات وسلوك الافراد والمؤسسات(المودعين، المقترضين) من المصارف التجارية (MISHKN,2004;357). ويقسم عرض النقد الى : عرض النقد الضيق ويعني مجموع العملات (المعدنية والورقية القانونية) التي يصدرها البنك المركزي مضافاً اليها الودائع تحت الطلب الموجودة لدى المصارف التجارية (J.BAUMOL& S.BLNDER,2009:247)،اي بمعنى انه عبارة عن العملة المتداولة خارج النظام المصرفي ويضاف اليها الودائع الجارية التي تحوزها المصارف(H.BRANSON,1979:272). وعرض النقد الواسع: ويضم جميع مكونات عرض النقد الضيق مضافاً اليه الودائع الاجلة والادخارية لدى المصارف التجارية ويدعى ايضاً السيولة المحلية(الدليمي،1990: 111). وعرض النقد الأوسع:ويضم جميع مكونات عرض النقد الواسع مضافاً اليها جميع الادخارات المودعة خارج المصارف اي بنوك الادخار وجمعيات الاقراض وغيرها.(الدليمي،1990: 115).

وان الانتشار الواسع للنقود الالكترونية محل النقود القانونية سوف يؤثر على متغيرات عرض النقد وخاصة عرض النقد الضيق وبالتالي تتأثر القاعدة النقدية والمضاعف النقدي وكما هو معلوم ان البنك المركزي يستطيع ان يتحكم بعرض النقد عندما يكون المضاعف النقدي مستقراً ولكن بعد اضافة النقود الالكترونية وانتشارها بشكل واسع سوف تكون قيمة المضاعف الجديدة اكبر من المضاعف النقدي السابق وغير مستقره (الباروديي،2010: 171). وان انتشار الواسع للوسائل الالكترونية يثير عدة مشكلات وعلى النحو الآتي: المشكلة الاولى: مع الانتشار الواسع للنقود الالكترونية فأن المضاعف النقدي قد يكون عديم الاستقرار وبشكل كبير وبالرغم من ان المضاعف النقدي يتصف بعدم الاستقرار ولكن تحركاتة تتصف بطبيعتها الدورية وعند انتشار النقود الالكترونية سوف تزداد قيمة المضاعف ويصبح من الصعوبة التنبؤ بتحركاتة وكذلك يصعب على البنك المركزي التحكم بعرض النقد.(البرزنجي،2007: 107) والمشكلة الثانية: ان زيادة الاصول المالية الاقل خضوعاً لرقابة السلطة النقدية اي الوسائل الالكترونية تولد قيوداً على استخدام ادوات السياسة النقدية للتحكم في عرض النقد وعلاوة على ذلك فأن زيادة نسبة العملة الالكترونية الى التداول سيصيب السياسة النقدية بالشلل حيث يقتصر تأثيرها على القاعدة النقدية بالمكون النقدي الالزامي ومع توسع نطاق الظاهرة غير الخاضعة للقياس وامكانية تحول الافراد من النقود العادية الى النقود الالكترونية وكلما زادت التوقعات بأرتفاع انتشار الوسائل الالكترونية يصبح عندها عرض النقد متغيراً داخلياً اي لايحدد تبعاً للسياسة النقدية وهذا يقلل من قدرة السلطة النقدية في ادارة سياستها النقدية (الباروديي،2010: 172). والمشكلة الثالثة: ترتبط بالمدى الى اي مدى يمكن ان يرتفع المضاعف النقدي فأذا ارتفع المضاعف بشكل غير محدود فأن السياسة النقدية تفقد كفاءتها (البرزنجي،2007: 108). اما في العراق فأن انتشار هذه الادوات الالكترونية لاتزال في بدايتها ولم تصل الى الحد التي تقلل من كفاءة السياسة النقدية بل على عكس من ذلك فأن انتشارها سوف يكون له تأثير ايجابي على القطاع المصرفي بشكل عام والبنك المركزي والسياسة النقدية بشكل خاص وكما هو معروف فأن اخطر مايواجه الاقتصاد العراقي هو كثرة استخدام النقد السائل (Money cash) وانخفاض حجم الودائع لدى المصارف ومن خلال الجدول (2) نلاحظ تزايد العملة في التداول وبلغت نسبة العملة خارج البنوك الى عرض النقد للمدة (2010_2017) ،(47% ، 45%، 48%، 47%، 50%، 53%، 59%، 57%) على التوالي ، لذلك فأن انتشار البطاقات والنقود الالكترونية في العراق سوف يقلل من النقد السائل وبالتالي تستطيع السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي السيطرة على الكتلة النقدية . ويبين لنا الجدول (2) ايضاً تطور حجم الكتلة النقدية قبل وبعد تبني ادوات الدفع الالكتروني اذ قدر عرض النقد M1 نهاية 2017 (71162) مليار دينار مقابل (70733) مليار دينار للعام 2016 وبمعدل نمو 1.5% وهذا مايؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها الاعوام التي تسبق العام 2017 . وبناء على مماسبق نستنتج ان قيام البنك المركزي العراقي بتبني انظمة ووسائل الدفع الالكتروني كان لها تأثير ايجابي على البنك المركزي والسياسة النقدية اذ اصبح عرض النقد ينمو بمعدلات منخفضة بالأضافة الى العوامل الاخرى ، ويمكن اعتبارها من الادوات الحديثة الداعمة والمساندة للسياسة النقدية ومن الضروي العمل على تطوير هذه الادوات وانتشارها بالشكل المعتدل والملائم وتعميمها على المجتمع العراقي ككل خلال المراحل القادمة.

الجدول (2) يوضح نسبة العملة الى عرض النقود للمدة (2010_2017)

السنة	العملة خارج البنوك	عرض النقد الضيق(مليار دينار) M1	معدل نمو M1%	نسبة العملة الى عرض النقد(M1)	عرض النقد الواسع (M2)	معدل نمو % M2
2010	24342	51743	38.7	%47	60386	32.8
2011	28287	62474	20.7	%45	72178	19.5
2012	30594	63736	2.0	%48	75466	4.6
2013	34995	73831	15.8	%47	87679	16.2
2014	36072	72692	-1.5	%50	90728	3.5
2015	34855	65435	-10.0	%53	82595	-8.9
2016	42075	70733	8.1	%59	88082	6.6
2017	40343	71162	0.6	%57	89441	1.5

المصدر:اعداد الباحثة استناداً الى1_ نشرات البنك المركزي ،دائرة الاحصاء والابحاث (2010_2017)

2. التضخم :- يعتبر احد اهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة به ولايعتبر بالضرورة حالة مرضية الابعد ان يتجاوز حدوده وكذلك لايعتبر انخفاض معدلات التضخم حالة صحية بالضرورة (معهد الدراسات المصرفية،2012: 1) والتضخم كظاهرة نقدية بحتة يحدث بسبب زيادة المعروض النقدي من دون ان يقابلها زيادة حقيقية في السلع والخدمات (الشمري،1988: 265) وهو الانخفاض المستمر لقيمة النقود الحقيقية (ساملسون،هاوس،2001: 607). وفي حالة احلال الادوات الحديثة كالنقود الالكترونية محل النقود القانونية فمن المحتمل ان لا يولد اي ضغوط تضخمية اي بمعنى ان اي زيادة في عرض النقود الالكترونية لايؤدي بالضرورة الى انخفاض القيمة لحقيقة لوحدة النقد الالكتروني وارتفاع المستوى العام للاسعار وبالتالي لايحدث تضخم(Lipan,1999: 852). والبعض منهم يخشى من ان الزيادة الكبيرة للنقد الالكتروني تؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية او احياناً تسيطر وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني على الاخرى مما تنعكس سلباً على القيمة الحقيقية لها وبما ان البنك المركزي غير مسؤول عن اصدار هذه النقود ولاتخضع لرقابته فأن الانتشار الواسع لهذه النقود تولد ضغوط تضخمية لذلك قامت بعض الدول بسن تشريعات و تنضيمات قانونية تلزم المؤسسات والشركات التي تقوم بأصدار النقود الالكترونية بقبول تحويلها الى نقود عادية وذلك عندما يطلب حامل النقود تغيرها لوضع الحد من الانتشار الواسع لهذه النقود وخلق ضغوط تضخم على اقتصاديات بعض الدول والتأكيد بأنها البديل للنقود الورقية القانونية(البارودي،2010: 187).

والجدول (3) يوضح معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2010_2017) والذي اخذ بالتذبذب مابين ارتفاعات وانخفاضات اذ بلغ التضخم للمدة (2010_2017) (2.5% ، 5.6% ،6.1% ، 1.9% ،2.2% ،1.4% ،1.5% ،0.8%) على التوالي . وعند متابعة معدلات التضخم نجد ان السياسة النقدية نجحت في تخفيض معدل التضخم خلال السنوات الاخيرة فمن جانب كان لنافذة العملة الاجنبية التي يقيمها البنك المركزي العراقي وهي من الادوات الحديثة التي تعتبر جزء من عمليات السوق المفتوحة دور مهم في السيطرة على الكتلة النقدية واستقرار الاسعار ومن جانب اخر كان لأدوات الدفع الالكتروني التي تعتبر جزء من منظومة الدفع الحديثة ايضاً دور في تخفيض معدلات عرض النقد اذ اصبح عرض النقد ينمو بمعدلات بطيئة جداً خلال 2017 كما وضحنا سابقاً. وبالتالي حدوث الأستقرار بالاسعار وتخفيض لمعدل التضخم اذ انخفض الى (0.8%) عام 2017

وبناء على مما سبق نستنتج ان انظمة المدفوعات الالكترونية ووسائلها ليس لها اي تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي بشأن خلق معدلات تضخم عالية لان انتشار ادوات الدفع الحديثة لم يصل الى الحد الذي يؤدي الى حدوث تضخم.

ونستنتج ايضاً ان على البنك المركزي العراقي تشريع القوانين والتنضيمات الخاصة بهذه النقود للحد من التمادي المؤسسات والشركات بأصدار النقود الالكترونية لمنع حدوث التضخم للمدى البعيد.

الجدول (3) التضخم في العراق (2010_2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم السنوي%	2.5	5.6	6.1	1.9	2.2	1.4	1.5	0.8

المصدر: اعداد الباحثة استناداً الى 1_ الجهاز المركزي للأحصاء والابحاث، قسم الارقام القياسية، وزارة التخطيط (2010_2016).

2_ النشرة الاحصائية السنوية،،دائرة الاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي ،2017، ص (87)

3. سرعة دوران النقود:- هي عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية الواحدة لتسوية المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة (الشندي،2010: 37). ومن وجهة نظر الاقتصادي فيشر ان سرعة دوران النقود من خلال وظيفتها كوسيلة للتبادل وتسوية المعاملات الاقتصادية هي ثابتة في الاجل القصير وترتبط بعادات الانفاق والدخل الضعيفة التغير عند مستوى التشغيل الكامل (محمود،2017: 168)، كما وان سرعة دوران النقود ثابتة اذ انها مبنية على اساس التغيرات الهيكلية والتغيرات في العادات والعوامل المؤسسية في الاقتصاد والتي تؤثر على الكيفية التي ينظم بها الافراد معاملاتهم والتي تعد بأنها عوامل بطيئة التغير عبر الزمن لذلك تكون ثابتة عبر الزمن (غفور،2015: 7).

وان انتشار وسائل الدفع الالكتروني بشكل واسع في نطاق الاقتصاد القومي وفقاً لتحليل فيشر سيؤدي الى تغير في حجم النقود المعروضة وبالتالي يولد تغيرات في سرعة دوران النقود (الوكيل،2006: 49).

وقد قام الاقتصادي فريدمان بأعادة صياغة نظرية كمية النقود وبين ان نظرية كمية النقود هي ليست دالة للأنتاج ولانظرية للدخل والاسعار وانما هي نظرية للطلب على النقود وان النقود كأي سلعة اخرى او اي اصل تطلب لانها تحقق تياراً من الخدمات كما وان الطلب على اصل معين هو دالة لمعدل العائد الخاص بذلك الاصل ولمعدلات الاصول البديلة ويؤكد فريدمان على ان دالة الطلب على النقود هي مستقرة اي لاتتعرض لتحركات ظاهرة ويمكن التنبؤ بالطلب على النقود بدقة واستناداً الى ذالك يمكن التنبؤ بمعدل ثبات دوران النقود ايضاً (غفور،2015: 10).

وكما هو معلوم فأن جميع البنوك المركزية اعتمدت على النظرية الحديثة لفريدمان على ان هناك سرعة ثابتة لدوران النقود ويشكل هذا الافتراض الاساس للتنبؤ بالمستويات المستهدفة للمجملات النقدية وان الاحلال المتزايد لصالح النقود الالكترونية محل النقود العادية قد يؤثر في هذا الثبات حيث ان سرعة دوران النقود تعتمد في استقرارها على وجود طلب مستقر على النقود القانونية والودائع بنسبة معينة (البرزنجي،2007: 124)

ولذلك قام البنك المركزي الاوربي عام 1998 بأدخال النقود الالكترونية المصدرة من قبل المصارف كودائع معينة لليلة واحدة وعلى انها عنصر من مكونات الموجودات النقدية لتقليل اثر تغير سرعة دوران النقود (الباروادي،2010: 183).

والجدول (4) يوضح معدلات سرعة دوران النقود في العراق للمدة (2010_2017) والذي اخذت بالأنخفاض المستمر اذ بلغت (3.1، 3.5، 4.0،3.7،3.7، 3.1،2.9،3.2) على التوالي. وان سبب هذا الانخفاض نتيجة التوسع النقدي اذ اصبح عرض النقد ينمو بمعدل اعلى من الناتج المحلي الاجمالي وبما ان العلاقة عكسية بين عرض النقود وسرعة دوران فبزيادة عرض النقد سوف تنخفض سرعة دوران النقود وكما هو معلوم فأن الاساس المعتمد لسرعة دوران النقود في جميع بنوك العالم هو الاستقرار نسبياً وان انتشار تداول الادوات الالكترونية ستقلل النقد السائل وبالتالي عرض النقد سينمو بمعدل ابطئ وتصبح سرعة دوران النقود مستقرة نسبياً ، لأن التحول نحو الوسائل الالكترونية يعني الاستغناء عن النقود التقليدية السائلة مقابل الادوات الالكترونية المصدرة من قبل المصارف وبالتالي سيتحول جزء من النقد السائل الموجود لدى الافراد كأدخارات لدى المصارف مقابل النقود الالكترونية وبالتالي تنخفض كمية النقود في التداول وهذا بدورة يؤدي الى استقرار سرعة دوران النقود.

الجدول (4) يوضح سرعة دوران النقود للمدة (2006_2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عرض النقد	51743	62476	63736	73831	72692	65435	70733	71162
الناتج المحلي الاجمالي	217327	254225	273588	266420	199716	203870	225995	217327
سرعة دوران النقود	3.1	3.5	4.0	3.7	3.7	3.1	2.9	3.2

المصدر: اعداد الباحثة استناداً الى: نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة دائرة الاحصاء والابحاث

الاستنتاجات

1. ان احلال الوسائل الحديثة كالبطاقات والنقود الالكترونية محل النقود العادية المصدرة من قبل البنك المركزي وانتشارها بشكل واسع ودون تنظيم سيولد ضغوط تضخمية لان البنك المركزي غير مسؤول عن اصدارها وتنظيمها وهذا سيقلل من قدرة السلطة النقدية في ادارة السياسة النقدية وتفقد السياسة النقدية كفاءتها
2. ان نسبة العملة في التداول الى عرض النقد كبيرة جداً اذ بلغت عام 2017 (57%) وان انتشار ادوات الدفع الحديثة التي تعتبر جزء من منظومة الدفع الالكتروني في العراق سيقلل من النقد السائل وبالتالي تستطيع السلطة النقدية السيطرة على حجم الكتلة النقدية.
3. انتشار انظمة وادوات الدفع الالكتروني بشكل معتدل سيزيد من حجم الودائع لدى المصارف العراقية وبالتالي سيزيد حجم الاحتياطي لدى المصارف والذي بدوره يزيد من حجم القروض الممنوحة للافراد والشركات اي تحريك وتنشيط لعجلة الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي .
4. ان انتشار وسائل الدفع الالكتروني في الاقتصاد العراقي لم يصل الى الحد الذي يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية بل كانت لها تأثيرات ايجابية على السيطرة على التضخم اذ اصبح عرض النقد ينمو بمعدلات منخفضة ويمكن اعتبارها من الادوات الحديثة للسياسة النقدية للسيطرة على عرض النقد .
5. ان احلال الوسائل الالكترونية محل الوسائل التقليدية سوف تقلل من العملة في التداول سيتحول جزء من النقد السائل كأدخارات لدى المصارف وبالتالي ينخفض عرض النقد وتصبح سرعة دوران النقود مستقرة.

التوصيات

1. ضرورة قيام البنك المركزي بسن القوانين والتنظيمات الخاصة بالنقود الالكترونية للحد من تمادي المؤسسات والشركات بأصدار الوسائل الالكترونية لمنع حدوث التضخم للمدى البعيد وان تخضع هذه المؤسسات المصدرة للوسائل الالكترونية للرقابة والاشراف عليها وكذلك يجب على البنك المركزي العراقي القيام بتحديث وتطوير انظمة ووسائل الدفع الالكتروني في العراق بأستمرار للوصول الى نظام مدفوعات كفوء ليتماشى مع التطورات التكنلوجية والاقتصادية العالمية.
2. من الافضل ان يكون انتشار هذه الوسائل الالكترونية بشكل معتدل لكي لاتفقد السلطة النقدية قدرتها في ادارة السياسة النقدية لان انتشارها بشكل واسع جداً و دون تنظيم من قبل المؤسسات المصدرة لها سوف تؤثر سلباً على السياسة النقدية .

المصادر

اولاً_ المصادر باللغة العربية

الكتب:-
1. الجنبيهي، منير محمد، الجنبيهي، ممدوح محمد، (2005)،" البنوك الالكترونية"، د.ط ، مصر دار الفكر الجامعي.
2. الجنبيهي، منير محمد، الجنبيهي، ممدوح محمد، (2008)،" الشركات الالكترونية"، د.ط، مصر دار الفكر الجامعي.

3. الحداد، وسيم واخرون،(2012)، " الخدمات المصرفية الالكترونية"، ط 1،عمان ،دار المسيرة.
4. الخزرجي، ثريا عبدالرحيم، البارودي شيرين بدري،(2012)، " اقتصاد المعرفة الاسس والتطبيق في المصارف التجارية"،ط 1، عمان، دار الوراق.
5. الدليمي،عوض فاضل،(1990)،"النقود والبنوك".
6. رحيم، به ختيار،(2013)، "النقل المصرفي الالكتروني "،د.ط، مصر_ الامارات ، دار الكتب القانونية_ دار شتات.
7. ساملسون، بول، نوردهاوس،وليم، (2001)، "الاقتصاد"، د.ط، ترجمة هشام عبدللة،عمان، الاهلية للنشر والتوزيع.
8. سفر، احمد،(2006)،" العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية"، د.ط طرابلس_ لبنان المؤسسة الحديثة لكتاب.
9. السنهوري،محمد مصطفى،(2013)، "ادارة البنوك التجارية، ط 1، مصر، دار الفكر الجامعي.
10. الشافعي، محمد ابراهيم،(2003)،"الاثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية"، د.ط، القاهرة ، دار النهضة العربية للنشر.
11. الشمري، ناظم محمد،(1988)،" النقود والمصارف" ، د.ط ،الموصل ، دار الكتب لطباعة
12. الشمري، ناظم محمد، اللات، عبدالفتاح زهير،(2008)،" الصيرفة الالكترونية"، ط 1، عمان دار وائل.
13. الشندي، اديب قاسم ،(2010)،" النقود والبنوك"، ط 1، بغداد، دار الكتب والوثائق.
14. الصرن، رعد حسن،(2007)،" عولمة جودة الخدمة المصرفية"، د.ط، عمان، مؤسسة دار الوراق.
15. الصمادي، حازم نعيم ،(2003)،" المسؤلية في العمليات المصرفية الالكترونية"، ط 1، عمان، دار وائل.
16. الصيرفي، محمد،(2006)،"الادارة الالكترونية"،ط 1، مصر، شركة جلال للطباعة.
17. طوروس، وديع ، (2011)، " المدخل الى الاقتصاد النقدي"، ط 1، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب.
18. عبد الخالق، محمد،(2010)،"الادارة المالية والمصرفية"، ط 1،عمان، دار اسامة.
19. غنيم ،احمد محمد،(2003)،" الادارة الالكترونية"،د.ط ، مصر ،منشورات المكتبة المصرية.
20. الوكيل، نشأت محمد،(2006)،" التوازن الاقتصادي ومعدل الصرف"، ط 1 ،القاهرة، د.ن.
21. يوسف، مصطفى،(2011)،" النقود والبنوك الالكترونية"، في ظل التقينات الحديثة"،سوريا، مؤسسة رسلان للنشر (متاح على الانترنيت).

البحوث والدراسات

1. اسماعيل ، ناصر واخرون ،(2013) ،" البطاقة الذكية واثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية" ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد (37).
2. بريكة، سعد ، شوق، بريكة ، (2014) ،"تحديات وسائل الدفع الالكتروني" ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية"، العدد (2).
3. ثويني فلاح حسن ،(2014) ،"البنك المركزي العراقي وعملة البتكوين"،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (40).
4. جاسم ، نبيل ذنون ، مبارك ،مثال مرهون ،(2010) ،"ميعقات الصيرفة الالكترونية في القطاع المصرفي الحكومي ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(25) .
5. حسون ،صبحي ،(2002) ،"تطور تكنولوجيا المدفوعات الالكترونية واثارها على السياسة النقدية"،مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد(38)
6. سالم ،محمد علي ،طالب ،عباس،(2015) ،"البطاقة الائتمانية والاساس القانوني لحمايتها من التزوير" ،مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ،جامعة بابل المجلد(7)، العدد(2).
7. شاهين ،علي عبدللة،(2010) ،"نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها"،مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، ،المجلد(12)، العدد(1)
8. شايب، محمد (د.ت)،" تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية"، الملتقي العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساتة على الاقتصاديات الدولية .
9. الشندي ،اديب قاسم، (2011)، " الصيرفة الالكترونية انماطها وخيارات القبول والرفض مجلة جامعة واسط للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد(1) ، العدد (4).

10. شياع، عبد الامير عبد الحسين ،محمد ،مصطفى محمد (2014)،"نظام المدفوعات الالكتروني وعلاقته في فاعلية المصارف التجارية بحث تطبيقي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد (9)، العدد(28).
11. صندوق النقد العربي،(2008)، اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، ابوظبي .
12. غفور، نرمين،(2015) ،"تأثير تغيرات معدلات عرض النقد وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال (1991_2013)، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، المجلد(1)،العدد(7).
13. محمود، ريم، (2017)،"محددات سرعة دوران النقود في سوريا دراسة قياسية (1990_2010)، مجلة جامعة البعث ،المجلد(39) ،العدد (35).
14. معهد الدراسات المصرفية،(2012) ،" التضخم الاقتصادي "، نشرة يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، ع (3)،الكويت وعلى الموقع.
http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Oct_2012_402.pdf
15. هلالي، حسين (2007)،"نظم المعلومات SWIFIT ودوره في تنشيط حركة التعامل المصرفي حالات تطبيقية"، ندوة الخدمات البنكية الالكترونية ،الشاملة ،مصر.
16. ياس ، اسماء خضير، جميل ، احمد صبحي ،(2016) ،"اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة(2004_2014)، مجلة دنانير ،العدد(9)، الجامعة العراقية.
17. ياس، اسماء خضير، جميل، احمد صبحي،(2014) ،"مظاهر استخدام الصيرفة الالكترونية في العراق – دراسة حالة على مجموعة من المصارف التجارية في بغداد" ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (40).

الرسائل والاطاريح:-

1. لبارودي ،شيرين بدري توفيق ،" دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية دراسة قياسية لعدد من المصارف التجارية في العراق" ،اطروحة دكتوراة ،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2010.
2. البرزنجي، برهان عثمان، "الابتكارات الحديثة في انظمة المدفوعات وتأثيرها في استقرار السياسة النقدية، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد،2007.
3. عبد الله ، محمد طاهر ،"التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، اطروحة دكتوراة في الاقتصاد ،جامعة دمشق،2015
4. ميادة ، بلعايش ،"اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة(الجزائر_فرنسا)، اطروحة دكتوراة ،جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،2015.

التقارير والنشرات:-

1. البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2010_2017) ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث.
2. البنك المركزي العراقي احصائيات دائرة المدفوعات،2017
3. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء والابحاث، قسم الارقام القياسية(2010_2016)

ثانياً: المصادر الاجنبية

BOOKS:-

1. H.Branson,William,(1979), 2nd," Macroeconomic Theory&policy", publishing London

2. J. Baumol , William&S. Blinder, Alan(2009) "Macroeconomics: Principles and Policy", Eleventh Edition, USA.

3. Mishkin , Frederic (2004) "The economics of money ,Banking and Financial Markets" , Seventh Edition , United States of America.

4. Nakajima ,Masashi,(2011)," payment system Technlogies and function innovation and development", IGI Global. ,united states of America.

5. Turner, paul S., B.wnnicke ,Diane",(2003),managing the risk of payment" ,Johnwiley,canda.

Articles & Researches:

1. A.J.LIPAN ,(1999)," THE IMPACT OF E-MONEY ON THE MONETARY POLICY",BANK FOR INTERNATIONAL SATTLEMENT,BASLE.

2. Whitteker,Wes, (2014), " point of sale (pos) systems & security"copyright sans, institute.

3. J.T.Balino, Tomas.G.Johansson, Omotunde &v.sundararjan,(1996) "payment system and monetary policy",Finance&Development,March.

4. khiaonarong, Tanai, (2002)," electronic payment systems development in Thailand", international Journal of information management, London school of economics 20

5. M.Cumming, Christine,(2002),'septemper11 and us payment system' ,Finance& development,march vo(39),nu(1).

The impact of electronic payment systems on the effectiveness of monetary policy

Abstract:

Information and Communication Technology revolution has led to the emergence of electronic payment systems and their means And that the replacement of these modern means replace the traditional means (legal money) issued by the Central Bank has influenced the performance of monetary policy, especially that monetary policy is one of the most important policies used to achieve economic stability , The aim of the research is To know the impact of electronic payment systems on the tools of monetary policy as these means, such as cards and electronic money issued by credit institutions and companies, that is, the Central Bank is not responsible for issuance and spread And the lack of regulation by the Central Bank will lead to the loss of monetary policy efficiency In Iraq in particular, the banking system delayed the introduction of these electronic means Because the Iraqi society rejects these tools and prefer cash money because of poor banking awareness and the spread is still in its beginning The money supply has been growing at a low rate, The most important research is the spread of electronic payment systems and tools in a moderate and orderly and without persistence by credit institutions exporting these tools will increase the volume of deposits with Iraqi banks and thus increase the volume of reserves in banks and the cycle increases the volume of loans granted to individuals and companies ,the movement and revitalization of the economy and economic growth .

key words: Electronic payment systems, monetary policy, electronic payment monetary indicators.